كلمة مجلس النواب في اللقاء العالمي للبرلمانيين بشأن منتدى المعرّضين مناخياً

نص كلمة النائب الدكتور علي الزنم: في اللقاء العالمي للبرلمانيين بشأن منتدى المعرّضين مناخياً، والتي ينظمها منتدى المعرّضين مناخياً بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي،والمركز العالمي للتكيف.

السادة والسيدات:

المشاركون جميعا من الدول المنظمات الدولية والشخصيات المهتمة بقضايا المناخ بداية نشكركم على توجيه الدعوة من قبلكم إلى مجلس النواب في الجمهورية اليمنية بالعاصمة صنعاء ممثلا بالأستاذ يحيى على الراعي رئيس المجلس للمشاركة في الاجتماع العالمي الافتتاحي لمنتدى المعرّضين مناخيا من خلال ندوة عبر الأنترنت بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والمركز العالمي للتكيف.

ويسعدنا المشاركة باسم مجلس النواب في الجمهورية اليمنية من العاصمة التاريخية صنعاء والذي ننقل لكم تحيات ومباركة هيئة الرئاسة وأعضاء مجلس النواب ممثل بالأستاذ يحيى على الراعي رئيس المجلس الذي كلفنا للمشاركة في هذه الندوة الهامة التي تعد قضية المناخ وتغيراته هما عالميا بحاجة إلى جهود دولية كبيره لتجاوز آثاره السلبية التي تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على مواجهة الأوبة التي تنتشر في معظم دول العالم وأخرها وباء كورونا الذي يجتاح العالم.

وكذا مستوى عمل البرلمانات على تعزيز مستوى الالتزام باتفاقية باريس والمساهمات المحددة في الأخطار الوطني لكل دولة.

كما إن انعكاسات التغيير المناخي الذي يعيق النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي هي بحاجة إلى معالجة فاعلة في التغيرات المناخية.

السادة والسيدات المشاركون في الندوة:

نتطلع للاستفادة من كل جديد في الخطوات العملية التي يمكن للبرلمانيين إتباعها لمكافحة تغير المناخ من خلال إجراءات أكثر إصرارا وطموحا والقيام بتوعية شاملة عالمية بهدف إبقاء العالم على المسار الصحيح

وعدم تجاوز المؤشر السلبي وتزايد الخطر على سكان العالم خاصة المجتمعات الأكثر عرضة بسبب التغير المناخي أو لأوضاعها المضطربة.

السيدات والسادة

نحن في الجمهورية اليمنية ومن خلال مشاركة البرلمان اليمني في هذه الندوة أو غيرها من الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بالمناخ وتغييراته والمعالجات التي ينبغي القيام بها من قبل البرلمانات والحكومات في مختلف دول العالم.

كما إننا نبدي موافقتنا على كل الإجراءات الإيجابية التي تصب بمصلحة البشرية جمعا وبما يعزز من الالتزام (باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ في باريس وغيرها) وإن كان هناك من الدول التي تسمى عظمى وهي تتلاعب بهذا الملف العالمي تارة تشارك وتارة أخرى تعلن الانسحاب من اتفاقية باريس كالإدارة الأمريكية المضطربة.

ونبدي هنا تفاعلنا الكبير في قضايا المناخ واستعداد اليمن لتفعيل العمل البرلماني والتشريعي وبالتنسيق مع الحكومة باتخاذ خطوات عملية لتحقيق أهداف اتفاقية باريس وغيرها.

إلا أننا نتساءل وعبر هذه الندوة العالمية والأمانة العامة للبرلمان الدولي وكل دول العالم الحر المشاركة في هذه الندوة.

أين أنتم من الحرب المنسية في اليمن ست سنوات من العدوان الغاشم الذي يشن على وطننا وتدمير كل شيء له علاقة بحياة الإنسان اليمني ومن يعيشون على أرضه من المهاجرين واللاجئين الذين يتدفقون يوميا بالآلاف على بلد يعاني ما يعانيه وخلقوا أكبر معاناة إنسانية شهدتها البشرية؟

السادة المشاركون في الندوة.

اليوم نتحدث عن المناخ وتأثيراته وفي اليمن تحديدا كيف نتحدث عن تأثيرات المناخ ولم نستطع أن نتجاوز تأثيرات العدوان والحرب الشاملة والقنابل المحرمة دوليا التي تسقط على الشعب اليمني وخلق كوارث وضحايا بالآلاف وإعاقات جزئية وكلية وأثره في البيئة والمناخ جراء استخدام الأسلحة المحرمة دوليا .

ولمن يتجاهل حجم الكارثة نذكركم بالقنابل التي ألقيت على جبل عطان بالعاصمة صنعاء وماخلفته من دمار وآثار حتى اليوم نعاني منها؛ هذا كمثال ناهيك عن الضربات الأخرى التي أثرت على الثروة الزراعية والحيوانية ومصادر المياه والطاقة وغيرها والتي زادت من معاونات الشعب اليمني.

السيدات والسادة

نقول لكم وعبر هذه الندوة: الإنسان اليمني رغم صموده وتحمله لكل مالا يطاق إلا أن العدوان الأمريكي وعبر أدواتهم بالمنطقة والمتمثلة بالنظامين السعودي والإماراتي يقومون بقتل اليمنيين يوميا عبر طائراتهم وصواريخهم المدمرة بل سعوا وعلى مدار ست سنوات من محاصرة الشعب اليمني برا وجوا وبحرا ومنعوا عنه الغذاء والدواء والمشتقات النفطية وأغلقوا المطارات ومنعوا المرضى وغيرهم من السفر وحملوا الشعب اليمني أعباء الحصار والحرب دون رحمة أو ذرة من الإنسانية.

السادة المشاركون جميعا.

قطع المرتبات على موظفي الدولة لسنوات من قبل العدوان يمثل جريمة أخرى يرتكبونها جراء السيطرة على أكثر من 90% من موارد البلد والتي يتحصلونها في المنافذ البرية والبحرية والجوية من حكومة المنفى القابعة بفنادق الرياض وعواصم الدول المشاركة في العدوان على اليمن.

كما أن ارتفاع نسبة البطالة والفقر إلى مستويات مخيفة لم تبلغه أي دولة كل ذلك والعالم يتفرج والدول المشاركة في العدوان تتلذذ بقتل الأطفال والنساء وكبار السن من أبناء الشعب اليمني.

أفقدونا بنيتنا التحتية وتأثرت القطاعات الخدمية بشكل مباشر ومنها الصحية والمياه والنظافة والتعليم والزراعة وغيرها.

ولدينا أخصائيات كبيره بخسائر كل قطاعات الدولة والخاصة جراء العدوان والحصار.

كل ذلك لا شك بأنه انعكس على تقويض قدرة الدولة مهما كانت منظومة التشريعات ستقف عاجزة لمواجهة أثار تغير المناخ على الاستقرار الاجتماعي للمجتمعات المحلية التي تعاني من الحرب والحصار وبالتالي فأننا نطالب بموقف دولي حازم للوقوف مع الشعوب المظلومة والمعتدى

عليهـا والضـغط لإيقـاف العـدوان وفـك الحصـار لتخفيـف معانـاة الشـعب اليمني.

السادة والسيدات المشاركون:

لقد سعى مجلس النواب في الجمهورية اليمنية ويسعى لسن القوانين التي تهتم بالبيئة وتأثيرات المناخ أو أي تغييرات طبيعية تؤثر على البيئة. وفيما يخص أتفاق باريس وكل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة فدستور اليمن في المادة (6) تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة .

وفي المادة (33) من الدستور تكفل الدولة بالتضامن مع المجتمع تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث الطبيعية والمحن العامة.

كما تؤكد المادة (35) من الدستور اليمني. حماية البيئة مسؤولية الدول والمجتمع وهي واجب ديني ووطني على كل مواطن.

وفي ضوء ما سبق تم أصدرا القوانين ذات الصلة والمترجمة لنصوص الدستور ومنها قانون رقم (26) لسنة 1995م بشأن حماية البيئة والقانون رقم (16) لسنة 2004م بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث.

وهناك قوانين أخرى خاصة بصناديق النظافة والتحسين بالمحافظات ولكن المشكلة ليست في منظومة القوانين المحلية ويمكن سن أو تعديل أي قوانين تخدم هذا الجانب وتتماشى مع أي اتفاقيات دوليه تصادق عليها اليمن وفق قوانينها وخصوصيتها.

المشكلة الحقيقة اليوم هي ما يعانيه اليمن وما يحتاج إليه لتجاوز أثار الحرب والحصار على الشعب اليمني حتى يمكنه من مواجهة أي تغييرات مناخيه أو بيئية ويكون شريك أساسي في المنظمات الدولية التي تهتم بهذا الجانب.

ولتجاوز ما تعانيه اليمن فأننا نضع للسادة والسيدات المشاركين في هذه الندوة النقاط التالية التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على البيئة والتغيرات المناخية وتأثيرها على المجتمعات وهي كالتالي:ـ

•الضغط لإيقاف العدوان على اليمن وفك الحصار البري والبحري والجوي.

•السماح لتدفق المشتقات النفطية والغذائية والدوائية.

•عقد مؤتمر دولي وبصورة عاجله لإعادة أعمار ما دمرته الحرب والحصار.

•معالجة المشاكل البيئية التي تسببت بها الحرب واستخدام أسلحه محرمه دوليا من قبل دول التحالف.

•تأهيل ودعم أجهزة الدولة المعنية بحماية البيئة والتغير المناخي وكلما يتصل بهذا الجانب كونها تأثره بسبب الحرب والحصار.

•إيجاد تنميه مستدامة اليمن بحاجه إلى دعم دولي استثنائي لدعم خطة التنمية في اليمن على مدار خمس سنوات تقر عبر مؤتمر دولي ومنها ما يخص البيئة والتغيرات المناخية وتأثيرها على المجتمع.

•لمواجهة أثار تغير المناخ بحاجه اليمن إلى دعم قطاعات الصحة والمياه والبيئة والزراعة والهجرة وتدفق اللاجئين إلى اليمن

•ومكافحة الفقر والبطالة التي تزايدت بفعل العدوان والحصار.

السيدات والسادة

نخاطب العالم لنحملهم اليوم المسؤولية الأخلاقية والأنانية التي لا نرى ردة فعل إيجابية تجاه ما يحدث للشعب اليمني من قوى العدوان عدا بعض مواقف الدول التي نسجل لها الشكر وبالذات البرلمانات التي أقرت منع بيع الأسلحة للسعودية والأمارات ومثلت عامل ضغط على حكومات تلك الدول المتاجرة ببيع الأسلحة لقتل الشعوب الحرة والأبية والصامدة في وجه قوى الغطرسة كالشعب اليمني الذي يمثل نموذجا مشرفا لشعوب الأرض.

كما أننا نثمن تثمينا عاليا للدول التي بدأت بكسر الحصار الدبلوماسي والسياسي على الجمهورية اليمنية وأوفدت بسفرائها إلى العاصمة صنعاء وبادلناهم بالمثل وفي المقدمة الجمهورية العربية السورية الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية وتأتي هذه العلاقات الندية وفقا للأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة والدبلوماسية القائمة على العلاقة الأخوية وتبادل المصالح المشاركة لبلداننا بعيدا عن التدخل بالشؤون الداخلية وخصوصيات الشعب اليمني.

ونجدها فرصة وعبر المنبر الدولي الحر الدعوة إلى دول العالم المنحازة لقيمها واستقلاليتها من الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية والممولة من المال الخليجي ندعوهم إلى استئناف علاقتهم الدبلوماسية مع المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني في الجمهورية اليمنية بالعاصمة صنعاء التي تنعم بالأمن والاستقرار والمناخ الملائم لإقامة علاقات ثنائيه تخدم مصالح الشعب اليمني مع الشعوب الأخرى العربية الشقيقة والصديقة فأصبح الوقت مناسب لانفتاح اليمن على العالم وكسر الحصار السياسي والدبلوماسي.

وأخيرا نؤكد بأن السلام هو هدفنا وقد قدمت عدد من المبادرات ومنها من قبل فخامة رئيس المجلس السياسي الأعلى المشير مهدي المشاط والتي تهدف إلى تحقيق السلام المشرف لكل اليمنيين ومع دول الجوار .

كما نحيي كل المساعي الرامية لإحلال السلام وإيقاف الحرب ورفع الحصار كليا وإطلاق حركة التجارة دون عوائق وإنهاء ملف الأسرى وكل الملفات كخزان صافر وفك الحصار والطرقات بين المدن اليمنية ووقف العبث الحاصل من دول العدوان في المحافظات الجنوبية والشرقية ومنها ما يجري في المهرة وسقطرى وشبوة وغيرها

السادة والسيدات.

ختاما من أجل أن نسير معكم في قضايا المناخ إلى أبعد مدى، ندعوكم إلى أن تسيرون معنا في طريق السلام وإن كان صعبا فنحن نبحث عن سلام عادل ومشرف يليق بحجم التضحيات الجسام التي قدمها الشعب اليمني ومنها قوافل من الشهداء والجرحى بحثا عن الحرية وإسقاط الوصاية أيا كانت .

فإنهاء الحرب في اليمن يعني نتفرغ للمناخ والتنمية المستدامة وإعادة الأعمار وتفعيل دور البرلمان في هذا الاتجاه.

كما نتمنى الخروج من هذه الندوة العالمية بنتائج تنعكس لتحقيق الاستقرار للعيش بأمان من الكوارث الطبيعية والتغيير المناخي وتدخلات الدول في شؤون الآخرين تدخلا أرعن كما هو حاصل في بلدنا اليمن.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير،،،

د علي محمد الزنم عضو مجلس النواب

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين بمجلس النواب
الجمهورية اليمنية صنعاء 25-11-2020م